

Distr.: Limited  
4 November 2004  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٥ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،

بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إكوادور، السلفادور، كوبا، مشروع قرار

احترام حق الجميع في حرية السفر والأهمية الحيوية لجمع شمل الأسرة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٧/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية وغير قابلة

للتجزئة ومتراطة ومتشابكة،

وإذ تشير إلى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>، فضلا عن المادة ١٢ من

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٢)</sup>،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

**وإذ تؤكد**، وفقا لما ورد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٣)</sup>، أن جمع شمل أسر المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة عامل مهم في الهجرة الدولية وأن التحويلات المالية من المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة إلى بلدانهم الأصلية تشكل في أحيان كثيرة مصدرا هاما للغاية للعمالات الأجنبية، ولها أثرها الفعال في تحسين رفاه ذويهم الذين يبقون في البلد الأصلي،

**وإذ تلاحظ** أنه في حين حدثت بعض التطورات الإيجابية خلال السنتين الماضيتين بشأن إنجاز الأهداف التي سلطت عليها الأضواء في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٧، ولا سيما الإعلان في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الكبرى، المعقود في سي أيلاند، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، عن الالتزام بتيسير تدفق التحويلات المالية عبر الحدود الوطنية لمساعدة الأسر، فقد أُفيد في حالات معينة عن اتخاذ تدابير زادت من القيود المفروضة على المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة فيما يتعلق بجمع شمل الأسر وإمكانية إرسال التحويلات المالية إلى ذويهم في البلد الأصلي،

**وإذ تشير** إلى أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وبهذه الصفة ينبغي تدعيمها، كما أن لها الحق في الحماية والدعم الشاملين،

١ - **تهيب مرة أخرى** بجميع الدول أن تكفل حرية السفر المعترف بها عالميا لجميع الرعايا الأجانب المقيمين بصفة قانونية في أراضيها؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن من واجب جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المستقبلية، الاعتراف بالأهمية الحيوية لجمع شمل الأسر وتعزيز إدماجه في تشريعاتها الوطنية من أجل كفالة حماية وحدة أسر المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة؛

٣ - **تهيب** بجميع الدول أن تسمح، وفقا للتشريعات الدولية، بحرية تدفق التحويلات المالية من الرعايا الأجانب المقيمين في أراضيها إلى ذويهم في البلد الأصلي؛

٤ - **تهيب أيضا** بجميع الدول أن تمتنع عن سنّ التشريعات التي يُقصد بها أن تكون تدابير قسرية والتي تعامل المهاجرين الشرعيين، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، معاملة تمييزية تضر بجمع شمل الأسر وبحق إرسال التحويلات المالية إلى ذويهم في البلد الأصلي، وإلغاء هذه التشريعات في حال كونها سارية؛

(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع (A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٥ - **تطلب** إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يطلب من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إبداء تعليقاتها على تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً عما يتوصل إليه من نتائج كيما تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛

٦ - **تقرر** أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

---